استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان



استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد يوم 9 صفر 1415هـ موافق 19 يوليوز 1994 م، بالقصر الملكي بالصخيرات بعض أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان .
وبهذه المناسبة ألقى جلالته الكلمة التالية:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

مما لا شك فيه أن الجلسات التي عقدتموها أخيرا بعد أن كلفناكم بدراسة هذا الملف ستبقى تاريخية بالنسبة لأشغال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وذلك لأسباب متعددة أهمها أن المغرب كان دائما منذ قرون يدافع عن العدل والعدالة

وحقوق الانسان. سيتمكن الآن وقد نظف بيته وحل مشاكله أن يتأهب من جديد كما كانت سيرته وتنشئته منذ قرون للدفاع عن حقوق الانسان في العالم أينما هضمت تلك الحقوق أو أينما تجاهلها الحاكمون. سيقوم بدوره دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول ولكن بفتاوي. تلك الفتاوي التي لم يستنبطها فقط من القانون الدولي الحالي بل استنبطها لأنه هو الذي خلقها واجتهد فيها استنبطها منذ تاريخه القديم ومسيرته الأصيلة.

إننا نعتقد أن ما قمتم به اليوم بتقديمكم هذه اللائحة يكون بالنسبة لي شخصيا حينما أضع الطابع الشريف برهة من الزمن أحس فيها لا أقول بالفرح فقط بل بالاعتزاز، أولا بما قمنا به جميعا من عمل وثانيا لقلة اولئك الذين صنفوا كمعتقلين سياسيين ولو آمنا باللوائح التي مازالت تنصب وتنكب على المغرب منذ سنوات والحالة هذه ان المغرب كان هدفا ولا يزال الى مؤامرات الله يعلم ما هي تبعاتها أو ما هي أغراضها الظاهرة والخفية ذلك أن تلك اللوائح كانت تذكر المئات والمئات وإننا لنفتخر أن تكون هذه اللائحة لا تزيد على 11 شخصا

ذكر السيد ميكو الامين العام لهذا المجلس المحترم إلغاء ظهير 35 والواقع أني كنت شخصيا اشد الناس تعلقا ورغبة في الغائه لانه حكم علي في 1954 بالإعدام غيابيا وانا في مدغشقر على أساس ظهير 1935.

ثانيا من الناحية العملية أعتقد أنها بالنسبة لا للقضاء ولا للمحامي ستفتح بابا جديدا للتعامل بين القضاة وبين المحامين وبين وكلاء الدولة ذلك انه في المستقبل كلما جاءت جريمة أو جنحة سيتعين على القاضي أن يعرف بها ويعرفها بتدقيق وآنذاك يتعين على الوكيل العام أن يطالب بالعقوبة المطابقة لما ارتكبه الشخص.

واخيرا سنغلق الباب أمام متاهات بعض المحترفين السياسيين مع احترامي لمهنة المحامين ولو لم اكن لها لكنت محاميا فإذن ستنضبط الأمور في المستقبل وسيصبح كل واحد يعرف ما يطلب من عقوبة وكل واحد على ماذا يدافع وكل واحد ما هو معرض له فإذن فإن إلغاء ظهير 35 لا أرى فيه إلا الخير والمصلحة، الخير من الناحية الفلسفية ومن الناحية التاريخية وعمليا وتطبيقيا لأنه في المستقبل ستعرف الجنح أو الجرائم على حقيقتها وهذا ما سيسهل سير القضاء

وحسن التعامل بين المحامين والقضاة لأن في الحقيقة كلهم يمشون ويسيرون في طريق واحدة، كلهم يريدون رفع الظلم عن الناس، وكلهم يعتقدون ويعتبرون أن الانسان بريئ مادام لم تثبت إدانته بالحجج التي يقبلها القانون والعقل إذن علينا أن نقول بتواضع وشكر لله أن هذا يوم سعيد وأننا حقيقة قد طوينا عمليا صفحة نعوذ بالله ان نفتحها لا اليوم ولا الغد ولا يوم من الايام ولا في قرن من القرون.

وصرنا الآن على هدى النبي صلعم حينما قال: «تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها»، إن الحلال بين والحرام بين وليس لنا حاجة بالشبهات لأن الشبهات لا تطابق ولا توافق تاريخ المغرب لأن المغرب لم يكن قط خجولا بما قام به من عمل ولم يكن ضميره غير مرتاح في كل خطوة خطاها سواء كان لفتحه الامصار أو لإعلاء كلمة الله في بعض الديار أو لبناء مجتمعه الماضي والحاضر استعدادا لبناء مستقبله ومجتمع مستقبله.

زادكم الله توفيقا وأشكركم على الكيفية التي دارت بها أعمالكم. لقد تتبعنا يوميا أعمالكم ومناقشاتكم وكان القاسم المشترك أولا حسن التعامل والاحترام من جميع أعضاء هذا المجلس للآخرين وثانيا كان البحث النزيه الصريح لاعطاء الرأي والاستشارة التي طلبتها منكم يوم 8 يوليوز الماضي، فشكرا لكم إذن على عملكم لا في شكله ولا في عمقه.

وكثر الله امثالكم وسدد خطاكم وجعلكم عند حسن ظننا وحسن ظن مواطنينا والسلام عليكم ورحمة الله.